



مؤتمر الدول الأطراف

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

C-8/DG.7
20 October 2003
ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة الثامنة
٢٠ - ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البيان الافتتاحي الذي أدلى به المدير العام
أمام مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثامنة

حضرة السيدة الرئيسة،
أصحاب السعادة،
حضرات المندوبين الكرام،

- ١- يطيب لي أن أستهل كلمتي بالإعراب عن ترحيبي الحار بكم جميعا في الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف، الهيئة الرئيسية لتوجيه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.
- ٢- اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أعرب عن غبطني لانتخاب سفيرة ماليزيا، فريدة عارفين، رئيسة للمؤتمر. إنها تتحلى بمواهب وعزيمة مشهود بهما، تجلنا على أتم وجه خلال مؤتمر الاستعراض الأول. ولنا في رئيستنا الجديدة خير خلف للسفير جودي. وإننا نرحب بها ونتعهد بأن نعمل معها ونساعدها على الاضطلاع بمسؤولياتها في سبيل تحقيق الأهداف المبتغاة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.
- ٣- وقد دُعي رئيسنا المنتهية ولايته، سعادة سفير الجزائر الموقر، السيد نور الدين جودي، إلى تولي هذا المنصب السامي بعد أن مرّت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بفترة بالغة الصعوبة، وأستطيع القول إنه كان لنا فيه أقدّر رئيس للمؤتمر طوال السنة، إذ احتيج أكثر من مرة إلى خبرة دبلوماسي محنك من طراز السفير جودي لمعالجة قضايا تتعلق بجوهر عملنا، وبأمور دقيقة أخرى تؤثر في حياة منظمنا.
- ٤- لقد أتينا إلى هذا المؤتمر بعزيمة تعززها إنجازات سنة حافلة بالأنشطة. فقد تميزت سنة ٢٠٠٣ من دون شك بمؤتمر الاستعراض الأول الذي عقدناه. وكما نعرف جميعا، تقدمت عملية الاستعراض بنجاح باهر يرسّخ أسس منظمنا جمعاء ويعززها. وقد أكد الإعلان السياسي الذي



وافق عليه مؤتمر الاستعراض الأول التزام جميع الدول الأعضاء بحظر الأسلحة الكيميائية التزاما رسميا لا تحفظ فيه.

٥- وفي الوقت نفسه، صدرت وثيقة استعراض أكثر تفصيلا أنت في ١٣٤ فقرة متفق عليها تبين النتائج والأهداف، بما في ذلك قرار الدول الأعضاء إعداد خطتي عمل متميزتين، إحداهما خاصة بعالمية الاتفاقية، والأخرى خاصة بتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وقد أحرز تقدم هام في إعداد كلتا الخطتين. فنحن على وشك اعتمادهما، ما سيوفر للمنظمة برمتها (أي الدول الأعضاء والأمانة الفنية) خريطة طريق مفصلة نستعين بها لبلوغ الأهداف المبتغاة من الاتفاقية.

التحقق

٦- تتواصل حملات التدمير بوتيرة سريعة. فبحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تم تدمير أكثر من ١١,٣% من مجموع المخزونات المعلنة. ومنذ انعقاد مؤتمر الاستعراض الأول، بدأت مرافق تدمير جديدة عملها في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. فقد غدت مرافق غورني وأبردين وأنيستون عاملة بالفعل. وثمة مرافق أخرى هي الآن في المراحل الأخيرة من الإنشاء أو التجهيز بالنظم، مثل مرافق نيوبورت وباين بلوف ويوماتيلا في الولايات المتحدة الأمريكية. وواصلت مرافق التدمير في الهند والدولة الطرف الأخرى الحائزة أسلحة كيميائية أنشطتها وفقا للجدول الزمني المحدد. ونحن في انتظار خطط التدمير الخاصة بالدولة الخامسة الحائزة أسلحة كيميائية.

٧- وتلزم الاتفاقية الدول الأطراف بأن تنجز تدمير ٤٥% من مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية من الفئة ١ بحلول ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وعلى الرغم من كل التقدم المحرز، والموارد البشرية والتقنية والمالية الهامة المخصصة لذلك، واجهت الولايات المتحدة والدولة الطرف الأخرى الحائزة أسلحة كيميائية بعض الصعوبات في مجال التشغيل، فطلبنا تمديد هذه المهلة. ويضاف إلى ذلك أنه لما يبيت في طلب التمديد الذي قدمه الاتحاد الروسي. وقد أكد لنا من جديد عزم جميع الدول الحائزة أسلحة كيميائية على الوفاء بالتزاماتها وفقا للشروط والآجال التي تقضي بها الاتفاقية. وإننا لنشجعها على مضاعفة جهودها لضمان الوفاء بالتزاماتها الرئيسية.

٨- وفي مجال التحقق من الصناعة، أودّ أن أشير إلى مذكرتي التي بيّنت فيها عزمي على زيادة عدد عمليات التفتيش بموجب المادة السادسة من ١٣٢ إلى ١٥٠ هذه السنة (الوثيقة EC-34/DG.11 المؤرخة بـ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣). وقد صيغ اقتراحي بصورة تطابق كل المطابقة التوزيع التناسبي الأساسي لعمليات التفتيش بحسب شتى الفئات، كما يرد في برنامج

وميزانية سنة ٢٠٠٣. إن تنفيذ هذا الاقتراح ممكن نظرا إلى كون ما أجري من عمليات التفتيش بموجب المادتين الرابعة والخامسة أقل مما خطط لإجرائه، وإلى تحقيق وفورات عن طريق الإدارة الدقيقة. ومن هذه الناحية يعتبر ذلك ردًا إيجابيا على الرغبة التي كثيرا ما أعربت عنها الدول الأعضاء في أن تحقق الأمانة المزيد من النتائج بموارد أقل، وأن تفعل ذلك بمزيد من الفعالية. وأتمنى أن يتمكن المؤتمر من الموافقة على اقتراحي، لأنه يتعين علينا التحرك بسرعة إذا أريد لنا أن نجري عمليات التفتيش الإضافية المعنية.

٩- إن الصناعة الكيميائية شريك لا بد منه في تنفيذ الاتفاقية، لا مجرد طرف خاضع لتدابيرنا التحقيقية. وإننا نقدر مبادرات الصناعة في سبيل دعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لأننا نعرف أنه لا يمكن للعمل بالاتفاقية أن يستمر دون دعم الصناعة الكيميائية ومشاركتها النشيطة. ومن هذه المبادرات "برنامج العناية المسؤولة" الذي يبين كيف تعمل الصناعة الكيميائية لضمان سلامة استخدام منتجاتها (ذات الأهمية الأساسية حقا في أنشطة الصنع الحديثة وفي الحياة في هذا العصر). وقد قام المجلس الدولي للرابطات الكيميائية مؤخرا بنشر بيان يدعى فيه إلى الامتثال الفعلي والكامل لأحكام الاتفاقية، وهو بيان يستحق كل تقديرنا. ومن المؤكد أن هذه الشراكة النشيطة بين منظمنا وبين الصناعة ستواصل وتزيد في المستقبل مع تعاضد درجة الأولوية المولاة للأهداف المبتغاة من الاتفاقية في مجال عدم انتشار الأسلحة والمواد الكيميائية، ومع المشاركة على إنجاز تدمير الأسلحة الكيميائية الموجودة.

التعاون الدولي والمساعدة

١٠- أستجيز الآن تناول التعاون الدولي والمساعدة. لقد أحرزنا في هذه السنة تقدما ذا شأن في تنفيذ شتى البرامج في هذا المجال. ففي السنة المنصرمة، التزمت أمام المؤتمر في دورته السابعة بالحصول على أموال إضافية قدرها ٤٥٠.٠٠٠ أورو لدعم برامج التعاون الدولي والمساعدة. ويسعدني أن أحيطكم علما بأننا وفرنا بالفعل الأموال الإضافية وجرى استغلالها طوال السنة في مشاريع هامة في هذا المضمار. فبفضلها استطعنا زيادة تأثير برنامجنا وفعاليتيه (وأرى أن ثمة دوافع قوية لإدراج المزيد من الاعتمادات الخاصة بذلك في الميزانية العادية الأساسية للمنظمة).

١١- وتم توسيع نطاق برنامج التدريب المشترك بحيث يشارك في الدورة المنظمة في إطاره هذه السنة ضعف عدد المشاركين في دورة السنة الماضية. وقد تعين علينا بسبب هذه الزيادة مواجهة تحديات إضافية ومزيد من الصعوبات العملية، ولكنني مرتاح إلى أننا نجحنا مرة أخرى نجاحا كبيرا في هذا النشاط الذي يُعدّ معلما من معالم نشاط المنظمة، وذلك بفضل دأب موظفينا، وتعاون الدول الأعضاء ومؤسساتها معنا، بما فيها رابطات الصناعة الكيميائية. ونعرب عن

عرفاننا للشركات الكيميائية لمشاركتها الأساسية في البرنامج، ونأمل أن يتمكن عدد أكبر من البلدان والصناعات الكيميائية من المشاركة في البرنامج في السنوات المقبلة.

١٢- ويواصل دعم التنفيذ الذي يشهد تقدماً جيداً. وإن وضع خطة العمل الخاصة بتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، التي سأعود إلى الحديث عنها لاحقاً، سيساعد أيضاً في ضمان توجيه جهودنا ومواردنا لتحقيق أحسن أثر. وأشير أيضاً إلى أنه قد شارك في الاجتماع السنوي الخامس للهيئات الوطنية، الذي انتهى لتوه، أكثر من ١١٠ أشخاص يمثلون ٧٢ هيئة وطنية. كما أن الدورات التدريبية الوطنية تجري بصورة جيدة على النحو المخطط له، ويسعدني أن أؤكد أن حلقة العمل الثانية المعنية بتنفيذ المادة السادسة ستعقد قبل نهاية هذه السنة.

١٣- وفيما يتعلق بالمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية، سُنذكر سنة ٢٠٠٣ لأنها شهدت عدداً لم يسبق له مثيل من طلبات المساعدة التي وجهتها الدول الأطراف استناداً إلى أحكام المادة العاشرة. ذلك أن أزمة العراق جعلت معظم بلدان المنطقة تطلب مشورة الخبراء والتدريب طبقاً للفقرة ٥ من هذه المادة. ونتيجة لذلك، نُظمت دورات أو زيارات خاصة ببناء القدرات الوطنية في جمهورية إيران الإسلامية وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وستتطور هذه المشاريع إلى وحدات نسقية أطول أجلاً تركز على مساعدة الدول الأعضاء على اكتساب ما تحتاجه من القدرات على الحماية. وإلى جانب هذه الأنشطة، تواصل طوال السنة تنظيم الدورات العادية الخاصة ببناء القدرات الوطنية.

عالمية الاتفاقية

١٤- يطيب لي أن أخبركم بأننا حققنا في الشهور الاثني عشر الأخيرة نتيجة ملحوظة تتمثل في انضمام ما معدله دولة عضو جديدة في الشهر، فبلغ عدد الدول الأعضاء ١٥٧. إن الاتفاقية تشمل حالياً أوروبا برمتها. وأحدثت الدول الأطراف من أمريكا اللاتينية والكاريبية هما غواتيمالا، وسانت فنسنت وجرينادين. أما من أفريقيا، فقد انضمت سان تومي وبرنسيبي في الشهر المنصرم، بينما انضمت الرأس الأخضر قبل أسبوعين. وأحرز أيضاً تقدم ملحوظ في آسيا وجزر المحيط الهادي، بانضمام أفغانستان، وبالو، وتايلند، وتوغا، وتيمور الشرقية، وسموا، وقرغيزستان إلى المنظمة خلال الشهور الاثني عشر الأخيرة. إن الحفاظ على هذا الزخم أمر حاسم، وأمل في هذا الصدد أن صفوف الدول الأعضاء في المنظمة ستشهد المزيد من التعزز بفضل خطة عمل المجلس التنفيذي الخاصة بعالمية الاتفاقية.

١٥- وتدعو الحاجة إلى تضافر الجهود لتشجيع سائر الدول غير الأطراف في الاتفاقية على الانضمام إليها. ونحن ندرك تماما أن الاعتبارات الأمنية الأوسع نطاقا قد تكون سبب عزوف بعض الدول غير الأطراف في الاتفاقية حاليا عن الانضمام إليها. ويُشار بصفة خاصة إلى أن عدم انضمام كوريا الشمالية وبعض بلدان الشرق الأوسط يثير التساؤل بشأن قدرتنا على توفير ضمانة كافية ضد نوع فتاك من أسلحة الدمار الشامل في هاتين المنطقتين. غير أننا لن ننكص. فنحن مقتنعون بأنه ينبغي للدول، حتى في مناطق التوتر، أن تعي أن خيار الأسلحة الكيميائية أمر مرفوض، ولن يجيزه المجتمع الدولي، ولو لممارسة الحق في الدفاع عن النفس. فليس لأحد أن يتوقع تفهما متعاطفا مع وقوفه موقفا متضاربا حيال الأسلحة الكيميائية التي وصمها المجتمع الدولي بالشيء.

١٦- وبينما نعمل على زيادة عدد الأعضاء في المنظمة، فإننا نعرز أيضا علاقاتنا بالمنظمات الإقليمية كجانب من استراتيجية شاملة في مجال العلاقات الخارجية تراعى فيها أهمية الشراكات، والربط الشبكي، والتآزر مع جهود المنظمات الشقيقة ذات الحضور والتأثير الوطيد في جميع أنحاء العالم. فمنذ الدورة السابعة للمؤتمر تعززت روابطنا بالاتحاد الأفريقي. وعقب حضوري مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في مابوتو في وقت أسبق هذه السنة، أخذنا نبذل جهودا أدق استهدافا ستبدأ قريبا مع أمانة لجنة الاتحاد الأفريقي المنتخبة حديثا. ويُشار في المنحى ذاته إلى أننا على اتصال أيضا بجامعة الدول العربية، ومنظمة دول شرقي الكاريبي، ومنتدى جزر المحيط الهادي. وبودي أن أشير أيضا إلى أننا حضرنا مؤخرا اجتماعا لمنظمة الدول الأمريكية بشأن الإرهاب الدولي، وأننا نعمل للمزيد من تعزيز علاقاتنا بالأمم المتحدة، التي أقيمت منذ بضعة أيام خطابا أمام لجنتها الأولى. وقد تواصلت المشاورات مع الأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بغية عقد اتفاق تعاون بينها وبين أمانة منظمنا.

١٧- وسأحضر بعد بضعة أيام المؤتمر العام السنوي لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي سيعقد في هافانا. وتأتي الدعوة من هذه الوكالة في وقت تتطلب الجهود الرامية إلى الحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل اعتمادا جميع الأطراف المعنية نهجا منسقا على الصعيدين العالمي والإقليمي.

١٨- وأرى أن جميع هذه الجهود والمبادرات تمثل مؤشرات واضحة الدلالة على أن المنظمة منخرطة في العمل بنشاط على جميع الجبهات حيثما يتعين تعزيز الأمن الدولي وحمايته. وسأواصل مع زملائي في الأمانة بذل هذه الجهود، التي لا يمكن في الواقع أن تشكل أكثر من

رافد للتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء بصورة فردية أو جماعية. فاقتران هذه الجهود وهذه التدابير هو الذي سيفضي إلى إحراز تقدم حاسم على طريق تحقيق عالمية الاتفاقية.

١٩- ثم إنني أود أن أعرب عن بالغ عرفاني لحكومة اليابان لجهودها التي جعلت زيارتي لهذا البلد في وقت أسبق من هذا الشهر تتكلل بنجاح كبير. إن الدعم الذي يقدمه اليابان، باعتباره واحدا من كبار أصحاب الأسهم في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يتسم بأهمية أساسية لنجاح العمل بالاتفاقية. وفي طوكيو أعرب لنا وزير الخارجية كاواغوشي وحكومة اليابان بمرمتها عن تشجيعهم والتزامهم (الذين نشيد بهما ونقدرهما).

تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني

٢٠- يظل تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني عاملا من العوامل الأساسية لنجاح العمل بها. وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، لما نزل متأخرين في تحقيق المستوى المرضي لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. ذلك أن عدد الدول الأعضاء المعمول فيها بالتشريعات اللازمة في هذا المجال أقل من ٤٠% من مجموع الدول الأعضاء، الأمر الذي ليس لنا أن نبقي غير أبهين به.

٢١- وقد تم وضع خطة العمل الخاصة بتنفيذ الالتزامات بموجب المادة السابعة. وبإعمالها سنكون أفضل استعدادا لمساعدة الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها فيما يخص تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وهذا جهد مشترك يجمع بين الأمانة والدول الأطراف، عندما يُطلب منها تقديم المساعدة إلى دول أطراف أخرى وفقا لإمكانياتها في شتى المجالات المتصلة بالتنفيذ.

٢٢- ويتسم عمل الهيئات الوطنية في هذا الصدد بأهمية مركزية لنجاح هذه الاستراتيجية، ما يتطلب من كل دولة طرف في الاتفاقية اعتماد الحد الأدنى من التدابير الإدارية لتنفيذها وسن التشريعات اللازمة لذلك، بما فيها القوانين الجزائية، كما تقضي به الاتفاقية. وأستجيز في هذا الصدد تذكيركم بأن الأمانة تقوم منذ بعض الوقت بتقديم المساعدة إلى الدول الأطراف التي تحتاج إليها فيما يخص إعداد تشريعاتها الخاصة بتنفيذ الاتفاقية. وقد تم ذلك من خلال تجميع البيانات ونشر المعلومات بمختلف الأشكال. وسواصل القيام بذلك عن طريق أمور منها دعم شبكة الخبراء القانونيين التي تم توسيع نطاقها هذه السنة كي يشمل المناطق الخمس كلها.

برنامج المنظمة وميزانيتها

٢٣- تواصلت المشاورات بشأن الميزانية على عدة مستويات وبدرجات مختلفة من الكثافة لعدة أشهر. وقد آن اليوم الأوان لكي يتخذ المؤتمر قرارا نهائيا بشأنها. وأرى أن الميزانية المقترحة

لسنة ٢٠٠٤ تمثل تقييما صحيحا للمتطلبات المالية الناشئة عن الأهداف وأوليات البرنامج التي حددتها الدول الأعضاء. ويجدر التذكير بأن الزيادة بالقياس إلى ميزانية ٢٠٠٣ المتفق عليها تعزى بصورة رئيسية إلى الزيادات الإلزامية والنظامية وإلى تكاليف تبديل الموظفين الناجمة عن قرار المؤتمر بشأن أعمال النهج المتعلق بمدة الخدمة. وقد طلبت الوفود معلومات مفصلة عن المصروفات وبنود الميزانية (فقدت إليها معلومات عن ذلك طيلة المشاورات). ونظرا إلى إدراكي أن الكثيرين يرون أن اقتراح ميزانية أقل مبلغا سيحظى بمزيد من القبول، فقد اقترحت في أيلول/سبتمبر الماضي (EC-34/DG.14 بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) إدارة برنامجنا بمبلغ ميزانية أدنى بنسبة ١% كاملة بالقياس إلى مقترحي الأصلي. وإذ قدمت هذا المقترح المعدل، تعهدت بتحقيق المزيد من الوفورات في الأنشطة غير الجوهرية، وتوفير أموال إضافية تستلزمها برامج التعاون الدولي والمساعدة. وإني أعني سأحتاج في سبيل تحقيق هذه الأهداف إلى قدر من المرونة وأنه سيتعين علي أن أدير الميزانية إدارة صارمة محكمة وأنه لن يكون من السهل تحقيق التخفيض المقترح بنسبة ١%.

٢٤- وقد أشرت في مذكرة أخرى بشأن المسائل المالية (EC-M-23/DG.1) بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣) إلى أنني أعتزم التوصل إلى التخفيضات المطلوبة عن طريق تحقيق وفورات تشغيلية في مجالات مثل التأمين، والاستعانة بالخبراء الاستشاريين، والأسفار، وعمليات التفتيش (خطة "الاستعانة بمفتشين مستقلين يُستحضرون عند اللزوم")، وضمان التوافق العام مع النظام الموحد للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتأمين، ينبغي لي أن أشير أيضا إلى أننا تلقينا من الخبير الاستشاري مشروع التقرير الخاص بالتأمين المتعلق بالوفاة أو العجز غير المتصلين بالخدمة. وقد أكد التقرير أن هذه القضية معقدة، لكن هناك مع ذلك خيارات بديلة للتغيير، ابتداء من سنة ٢٠٠٤. ونحن ندرس هذه الخيارات وسنقدم تقريرا إضافيا عنها في الوقت المناسب.

٢٥- وقد بيّنت في المذكرة EC-M-23/DG.1 الآثار المترتبة على إجراء المزيد من التخفيضات في الميزانية. ومن الواضح أننا، إذا طبق المزيد من التخفيضات، سنقترب من شفير خطر لن أكون عنده، بصفتي الرئيس التنفيذي للأمانة، مستعدا لضمان تنفيذ البرنامج وتحقيق الوفورات بالمستويات المقترحة. وقد عرضت في تلك المذكرة تصورات شتى تبين السبل التي يمكن بها تقليص نسبة الزيادة في مقترحي.

٢٦- وتلك خيارات ذات طابع عام. أما الاختيار السياسي فيعود للدول الأعضاء. ولا يسعني إلا أن أمل أن يكون أي قرار تتخذه الدول الأعضاء في هذا الشأن متماشيا مع دعمها المعلن لرسالة المنظمة. ففي نهاية المطاف سنعمل بالميزانية التي ستفرونها لنا.

٢٧- ويجب أن أؤكد أيضا أن مقدار ميزانية ٢٠٠٤ ليس المشكلة الوحيدة التي نواجهها. فثمة مشكلة تضاهيها شأنًا تتمثل في استمرار عدم التوصل إلى حل مشكلات فائض الإيرادات والتأخر في تلقي المستردات بموجب المادتين الرابعة والخامسة (تلك المشكلات التي لا تزال تضر بفعالية تنفيذ البرنامج). وإني أعمل حاليا لمعالجة هذه المشكلات من خلال مشروعَي قرارين تم تقديمهما بغية إقرارهما. وأحدهما يتعلق بالإمساك عن توزيع الفائض النقدي المسجل فيما يخص عام ٢٠٠١، ويأتي إثر توصية المجلس التنفيذي السابقة بأن ينظر المؤتمر في الإذن لي بأن أستخدم أي فائض نقدي لسد تكاليف القرار المتعلق بمدة الخدمة الذي بدأنا تنفيذه، على الرغم من الافتقار إلى الموارد اللازمة لسدّ تكاليف انتهاء خدمة المغادرين وتكاليف حشد من سيحل محلهم.

٢٨- وأنتم تدركون تمام الإدراك في الوقت ذاته أن المنظمة عانت من صعوبات مالية متكررة بسبب حالات التأخر غير المتوقع في أنشطة تدمير الأسلحة الكيميائية، وفي تسديد الاشتراكات المقررة والمستردات بموجب المادتين الرابعة والخامسة. وعلى الرغم من أن الوضع تحسن بعض الشيء في السنة الماضية، فما زالت هناك مشكلات عويصة على الصعيد المالي وعلى صعيد الميزانية يتعين علينا حلها حتى نتجنب حالات الانقطاع في تنفيذ برامجنا. وهذا هو سبب تقديم القرار المقترح بشأن التأخر في تلقي المستردات بموجب المادتين الرابعة والخامسة، الذي يُسعى به إلى إنشاء صندوق لتثبيت البرنامج لاتقاء حدوث حالات الانقطاع الشديد الوقع في المستقبل.

٢٩- وأنا أناشدكم أن تتخذوا القرارات الضرورية بشأن هاتين المسألتين، فتمكثونا بذلك من أن نسير قدما ومن أن نوفر في الوقت ذاته أساسا أرشد وأدومَ لمباحثاتنا بشأن الميزانية وإدارة البرنامج في المستقبل.

٣٠- وثمة مسألة ترتبط بذلك ارتباطا وثيقا، أجد لزاما علي أن أسترعي عنايتكم إليها، هي أن تسديد الاشتراكات المقررة يجري بوتيرة أبطأ مما كان عليه في السنة الماضية. فحتى تاريخه من هذه السنة تسلمنا ما نسبته ٩٤% من الاشتراكات المقررة مقابل ما نسبته ٩٧% من الاشتراكات المقررة التي تسلمناها حتى التاريخ المناظر من السنة الماضية. وبحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر لمّا يزل يتعين تسديد مبلغ مقداره ٣,٦ مليون من الاشتراكات المقررة. وأودّ أيضا أن أحث جميع

الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها عن سنة ٢٠٠٤ والسنوات التالية بالكامل وفي بداية السنة.

٣١- وينبغي لي أن أحيطكم علما أيضا بأن أعمال التحضير للانتقال إلى الميزنة على أساس النتائج في سنة ٢٠٠٥ تتقدم تقدما جيدا، كما بينته مؤخرا زيارة الخبراء الاستشاريين المختصين بالميزنة على أساس النتائج في وقت أسبق من هذا الشهر. غير أنه ما زال هناك عمل كثير يجب الاضطلاع به في هذا الصدد، وسنحتاج إلى ضمان استمرار تعاون الأمانة والدول الأعضاء تعاوننا وثيقا في هذا المجال.

النهج فيما يتعلق بمدة الخدمة

٣٢- يعد أعمال النهج المتعلق بمدة الخدمة المتركز الرئيسي لأنشطة فرع الموارد البشرية في الأمانة. فطبقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر، بدأنا تنفيذ هذا النهج خلال هذه السنة، فتلقى عدد من الموظفين بالفعل إشعارا بعدم تجديد عقودهم. وفي الوقت ذاته بوشرت إجراءات حشد من يحل محل الموظفين المعنيين. فالمنظمة تستعد لإجراء التغيير الفعلي الأول لموظفيها.

٣٣- ويقينا إن هذه العملية لن تكون سهلة. فالموظفون المغادرون يشعرون بأن ذلك ينال منهم بصورة مباشرة، ومنهم من يقدمون طعوننا قانونية في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه، بت مجلس الطعون ضمن الأمانة بالفعل في القضايا الأولى المتعلقة بمدة الخدمة، فطلب مني رسميا أن أعلق التدابير المترتبة على القرارات القضائية بعدم تجديد العقود بناء على النهج المتعلق بمدة الخدمة، إلى أن تنظر المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية في القضايا المعنية وتبت فيها. ومن الواضح أنه ليس بوسعي تعليق تطبيق النهج المتعلق بمدة الخدمة ما لم تعدل الدول الأعضاء القرار الذي اتخذته بهذا الشأن في شهر أيار/مايو الماضي. فبصفتي المدير العام لا أستطيع أن أعمل إلا بناء على تفويض هيئتي توجيه المنظمة.

٣٤- ولا أحد يجهل الجوانب الإنسانية والتشغيلية والقانونية والمالية للنهج المتعلق بمدة الخدمة. وسأسوق مثلا واحدا على ذلك، هو أن شعبة التحقق في الأمانة أفادت بأن فعالية أنشطة التحقق ستخفض نتيجة للتغيرات الوشبكة في مجال العاملين في الشعبة انخفاضا نسبته ١١% طبقا لحساباتهم. فالوضع معقد، لكننا نعمل للتمكن من معالجته على جبهات شتى. إن اعتماد نظام الاستعانة بمفتشين مستقلين يُستحضرون عند اللزوم كما ذكرتُ فيما تقدم، وتطبيق تدابير ناجعة التكاليف في مجال التحقق من أنشطة نزع الطابع العسكري، وتقليص عامل التأخر في عملية

الحشد، هي بعض السبل التي نعمل فيها حالياً كي تسير جميع الأمور التي تشتمل عليها هذه المعادلة كما ينبغي.

٣٥- إننا بصدد إجراء عملية كبرى في مجال الموارد البشرية، تتطلب التدبيرَ الدقيق وإسهامَ الدول الأعضاء على مختلف المستويات. فعلى سبيل المثال يمكن أن تشاركنا الدول الأعضاء في إجراء تقييم معمق في سنة ٢٠٠٤ للمرحلة الأولى من تنفيذ النهج المتعلق بمدة الخدمة.

٣٦- وإن فرع الموارد البشرية الصغير التابع للأمانة اضطلع بعمل يتجاوز طاقته للنهوض بما يستلزمه تنفيذ القرار المتعلق بمدة الخدمة. وعلى الرغم من ذلك، أوعزتُ لفرع الموارد البشرية بأن يبدأ التخطيط لنظام لدعم الموظفين المغادرين للمنظمة دعماً انتقالياً. ومساعدة المغادرين على هذا النحو في العثور على عمل خارج الأمانة أمر حاسم الأهمية بالنسبة إلى الفترة الانتقالية قبل سنة ٢٠٠٦، التي سيصبح ممكناً بعدها العمل بمزيد من القدرة على التنبؤ ومن الاستقرار. وتتمثل الأولوية الآن في توفير الدعم المناسب للموظفين الذين لم تجدد عقودهم في سنة ٢٠٠٣ والموظفين الذين لن يُعرض عليهم تجديد عقودهم في سنة ٢٠٠٤. ولضمان استمرار الفعالية التشغيلية، بدأ فرع الموارد البشرية بالفعل حشد من يشغل الوظائف التي أصبحت شاغرة في سنة ٢٠٠٣ وبدأ التخطيط للسنة التالية.

٣٧- والواقع أنه سيتعين تمويل هذه المبادرات، ما سيشمل خدمات جهات خارجية وزيادة مجموعة الخدمات التي يضطلع بها فرع الموارد البشرية.

٣٨- وحينما تم التوصل إلى اتخاذ القرار بشأن مدة الخدمة بعد مفاوضات طويلة وعسيرة، وصف البعض هذا القرار بأنه تاريخي. ولن نعرف ما إذا كان هذا الوصف مبرراً إلا بمرور الوقت. لكنني أمل أن تتفقوا معي على أن هذا القرار الحاسم في حياة منظمنا قد اتخذ من دون أن يسبقه تخصيص الاعتمادات المالية الضرورية لسدّ ما يترتب على تنفيذه من تكاليف تعويض انتهاء الخدمة، وتكاليف الحشد، والآلية الآتية الذكر الضرورية لإيجاد فرص عمل خارج المنظمة للموظفين المغادرين. وأياً كانت الأسباب، فذلكم هو الوضع القائم، ولا بد من اتخاذ عدد من التدابير العملية الآن. وقد أشرت فيما تقدم إلى مشاريع القرارات المطلوب أن يعتمدها المؤتمر لتمويل تطبيق النهج المتعلق بمدة الخدمة.

٣٩- إن المنظمة ماضية قدماً. وإذا نتغلب على مجموعة من العقبات تبرز مجموعة أخرى منها. ومع سيرنا قدماً، يلتحق بنا موظفون ذوي مواهب جديدة ويغادرنا بعض من الأصدقاء والزملاء الكباري القدر. وهذا جانب يلزم التطور الطبيعي لأي مؤسسة مثل منظمنا. فهي منظمة ليست

الخدمة فيها مستديمة، والنهج فيما يتعلق بمدى الخدمة فيها يتطلب منا عدم تجديد عقود عدد ليس بالقليل من الموظفين الذين أسهموا في إنشاء وإتمام هذه المنظمة الدولية الجديدة. وإذ يتعذر علي ذكر جميع أولئك الذين يغادروننا، فإنني أودّ أن أعرب عن تقديري البالغ لما فعلوه من أجل المنظمة.

٤٠- وبالروح ذاتها، أودّ أن أشيد إشادة خاصة بواحد من كبار مديرينا، السفير سرغي بتسانوف، الذي أبلغني بأنه سيغادر المنظمة في غضون بضعة أشهر. لقد كان سرغي أحد أركان هذه الأمانة التي أسهم أيما إسهام في إنشائها. ومن الصعب أن نجد مجالاً من المجالات الرئيسية لأنشطة المنظمة لم يُفدنا فيه بخبرته وتفكيره المبدع. إن إسهاماته على مر السنين بالغة القيمة. وقد طلبتُ منه مؤخراً أن يساعدني في إعداد مساهمة المنظمة في مكافحة الإرهاب الدولي، وبفضله يتزايد الإصغاء لصوت منظمنا في محافل مثل لجنة مكافحة الإرهاب المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولن تُنسى جهوده في مجال تحقيق عالمية المنظمة. فانضمام بلدان بالغة الأهمية من آسيا الوسطى مثل قيرغيزستان وأفغانستان إلى الاتفاقية مؤخراً أتى إلى حد كبير نتيجة للجهود التي بذلها السفير بتسانوف بلا كلل. إنه، بدبلوماسيته الرزينة ومبادراته الملموسة، ساعد الأمانة على عدة جبهات. وأنا على يقين من أنه سيقدم المزيد من المساهمات من أجل قضية الأمن الدولي في نطاق أية أعمال يقوم بها في المستقبل. وإنني لوائق من أنكم تودون أن تضموا صوتكم إلى صوتي وصوت الأمانة برمتها للإعراب للسفير بتسانوف عن العرفان الصادق لكل ما فعله من أجل المنظمة. إنه شاب ذو قدرات فائقة، ويحدوني اليقين بأن فرصاً هامة تنتظره في المرحلة التالية من حياته المهنية.

سيداتي وسادتي،

أيها الأصدقاء والزملاء،

٤١- إن جدول أعمالنا حافل بالبنود، وإننا نحتاج إلى قراراتكم وتوجيهاتكم. فأتمنى لكم مؤتمراً غزير الإنتاج.

وشكراً.